

Publication:	Al Khaleej		BEIRUT INSTITUTE		
Date:	Oct 14, 2015	Section:	Local	Page	26
Language:	Arabic	Circulation:	147,400	Size:	75 cc
Geography:	UAE	LINK			

طالبت بتأسيس صندوق إقليمي مركزه دول «التعاون»

قمة «بيروت انستيتيوت» بأبوظبي تدعو لإنهاء أزمة سوريا

أبوظبي - الخليج:

أوصى المشاركون في «قمة بيروت انستيتيوت»، التي اختتمت أعمالها مؤخراً في أبوظبي بضرورة بذل جهد متعدد الأطراف لإنهاء الصراع الدائر في سوريا، من خلال نشر قوات متعددة الأطراف لحفظ السلام، وإثابة المجال أمام الإجراءات السياسية والاقتصادية لتحل محل العمليات العسكرية وضمان نجاح هذه الإجراءات، إلى جانب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة الأزمة الإنسانية، كتقديم المزيد من المساعدات للاجئين وإقامة مناطق آمنة لهم، وخلق رؤية واضحة لمرحلة ما بعد الصراع السوري وتعزيز شرعيتها، فضلاً عن إنشاء صندوق خليجي لسد الحاجة العاسية لإعادة بناء البنية التحتية، وتطوير تكدّمات الاجتماعية، وغيرها من المعلومات الأساسية للدولة، والتي تم تدميرها نتيجة سنوات الصراع.

وشدد المشاركون على أهمية تكثيف الجهود الرامية إلى حل القضية الفلسطينية على أساس «حل الدولتين»، والتي تعد الخطوة الحاسمة نحو خلق مناخ محفز يسهم في إحداث تغيير إيجابي في المنطقة، على أن تشمل هذه الخطوة التوصل إلى تسوية مشتركة بين «إسرائيل، من جهة وسوريا ولبنان وفلسطين من جهة أخرى، وتسريع الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات العربية المتبادلة، وتجاوز العوائق التقليدية التي تشكل حجر عثرة أمام تعزيز هذا التعاون وتعميق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين دول المنطقة بما في ذلك الإصلاحات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، علاوة على دمج وتعزيز الجهود الهادفة إلى بناء نظام إقليمي جديد يصب في تعزيز التعامل مع مختلف التحديات التي تواجه المنطقة العربية كالإرهاب الحكومي وغير الحكومي، وأزمة اللاجئين، والتفكك الاقتصادي، والحاجة إلى تدوير مصادر الدخل، على

أن يشمل هذا الجهد إعادة بناء وتعزيز المؤسسات الإقليمية السياسية والأمنية والمنظمات الاقتصادية بتبنى أمثلة ناجحة من جميع أنحاء العالم كمنظمة «آسيان»، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وأعدوا على تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية من خلال خطة متكاملة، بما في ذلك تأسيس صندوق استجافي إقليمي مركزه دول مجلس التعاون الخليجي للبدء ببناء المستقبل الآن، وتحقيق تكامل اقتصادي قوي من خلال اتفاقية تقلل من حواجز التجارة المتبادلة، وإطلاق حملة مكثفة لدمج الشباب العربي اقتصادياً من خلال نهج جديد يعتمد على التكنولوجيا في خلق فرص العمل وريادة الأعمال، إلى جانب تعزيز التعليم والتلمذة الصناعية لتوفير أقصى قدر من فرص العمل للريجين ضمن الاقتصاد الرقمي الجديد، واستغلال التكنولوجيا لتحقيق قرارات نوعية في

عملية تطوير البنى التحتية التقليدية كلما كان ذلك ممكناً. وفيما يخص تعزيز الإدارة الإقليمية وسيادة القانون، طالب المشاركون بتكثيف الجهود لتمكين المرأة كقيادة مهمة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكناشط طبيعي ضد التطرف، وتقديم أنظمة سياسية شاملة تلحظ على المشاركة الكاملة لجميع شرائح المجتمع، وإثراء القطاع الخاص في المداولات السياسية بصفته شريكاً رئيسياً، إضافة إلى رفع مستويات المحاسبة الحكومية في المنطقة، وإجراء تقديم ضد الفساد، والتشجيع لعضوية عربية أوسع في المحكمة الجنائية الدولية، وإنشاء معهد جديد لتدريب الأخصائيين النفسيين الناطقين باللغة العربية، والذين يمكنهم معالجة التناغيات المستقبلية الناجمة من الصدمات النفسية التي تشهدها المنطقة اليوم.